اقتصاد

الكويت: القطاع النفطي بلا وافدين

الكويت ـ **أحمد الزعبي**

كشفت وثيقة رسمية عن توجه الحكومة الكويتية لإنهاء خدمات جميع الوافدين في وزارة النفط ومؤسسة البترول والشركات الحكومية التابعة لها، قبل منتصف العام المقبل 2021، وذلك في إطار تطبيق سياسة التكويت (توطين الوظائف) في الدولة.

وأفادت الوثيقة التي اطلعت عليها «العربي الجديد» بأنه سيتم إحلال المواطنين بدلاً من العمالة الوافدة في مختلف التخصصات، مع الحفاظ على حسن سير العمل وتأهيل الكوادر الوطنية، مشيرة إلى أن عدد الوافدين العاملين في وزارة النفط والشركات التابعة لمؤسسة البترول يبلغ نحو 684 وافداً، حيث سيتم إنهاء خدمات نصفهم (342 عاملاً) في شهر ديسمبر/ كانون الأول المقبل، فيما سيتم إنهاء خدمات 171 موظف في فبراير/ شباط، والبقية في يوليو/ تموز 2021 البالغ عددهم 171 أيضاً. وجاءت الهند في المرتبة الأولى كأكبر جنسية لديها عمالة في القطاع النفطي بـ 390 موظفاً، فيما احتلت الولايات المتحدة المركز الثاني بـ 120 موظفاً، ثم الجنسيات الأوروبية بـ 90 موظفاً، والجنسية المصرية 40 موظفاً، والبقية لعدد من الجنسيات المختلفة.

وتضمنت الخطة الحكومية آليات جديدة لتعيين المواطنين والخريجين في وزارة النفط والهيئات والشركات التابعة، فضلاً عن برامج تدريبية لتأهيل المواطنين وخطط جديدة لضبط مخرجات التعليم لمطابقة احتياجات سوق العمل، وخصوصاً الاحتياجات الخاصة بالقطاع النفطي.

وقال مصدر حكومي لـ«العربي الجديد» إن «مجلس الوزراء منح وزارة النفط الضوء الأخضر لبدء إجراءات التكويت بنسبة 100%»، مضيفاً أن «التكويت سيطاول أيضاً شركات القطاع الخاص العاملة في القطاع النفطي، حيث سيتم تحفيز الشركات من خلال وضع اشتراطات لترسية المناقصات على الشركات، التي لديها عمالة وطنية بنسب عالية، وسيتم استبعاد الشركات الأخرى، ولفت إلى أن هذه الإجراءات لن يتم تطبيقها على الشركات الأجنبية العاملة في الدولة». من جانبه، قال الخبير الاقتصادي الكويتي حجاج بوخضور، إن إحلال المواطنين بدلاً من الوافدين في القطاع أمر ضروري، إذ لا توجد دولة نفطية في العالم تستعين بأجانب في هذا القطاع الحيوي باستثناء الدول الخليجية. وأكد بوخضور خلال اتصال هاتفي مع «العربي الجديد» أن «للإحلال تكلفة عالية حيث يحصل المواطن على راتب أكبر بكثير من الوافد، ويبلغ 3 أضعاف في بعض الأحيان، غير أنه أكد أن الخطوة ضرورية، فيجب أن يتحمل المواطن الكويتي مسؤولية أهم قطاع في الدولة وعدم الاعتماد على الأجنبي في إدارة الثروة الحقيقية للبلاد». وتبلغ نسبة الإيرادات النفطية أكثر من 90% من إجمالي الناتج المحلي الكويتي.

بدوره، ذكر أستاذ الاقتصاد في جامعة الكويت محمد الهاجري لـ«العربي الجديد» أنه يخشى من أن تكون الحكومة تتخذ هذه القرارات بضغط من الشارع، بينما قد تُلحق بالقطاع النفطي أضراراً بسبب الاستغناء عن الكفاءات الأجنبية التي ساهمت في تطوير العمل في القطاع النفطي، داعياً إلى عدم التسرع في اتخاذ إجراءات من دون بدائل واقعية.

(Getty)

صعود تاريخي لـ«بتكوين»

كسرت عملة بتكوين حاجز 18 ألف دولار، أمس الأربعاء، لتبلغ أعلى مستوياتها منذ ديسمبر/ كانون الأول 2017، مواصلة صعودها الكبير خلال العام الجاري، بدعم من الطلب المتزايد عليها من جانب المستثمرين القلقين من تداعيات جائحة فيروس كورونا على الأنشطة الاقتصادية. وقفزت العملة المشفرة الأكثر تداولا بين مثيلاتها من العملات الرقمية إلى نحو 18483 دولارا. وصعدت بتكوين نحو 160%، بينما بلغت نسبة ارتفاعها في الأيام الثلاثة الماضية فقط 17%.

وبتكوين قريبة الآن من أعلى مستوياتها على الإطلاق الذي وصلته في ذروة ازدهارها عام 2017 بدعم من مستثمرين أفراد، حيث بلغت قيمتها آنذاك نحو 19,7 ألف دولار.

وبلغت القيمة السوقية لإجمالي وحدات بتكوين المتداولة حول العالم قرابة 339,4 مليار دولار.

أسماء في الأخبار

العراق والسعودية يعيدان فتح معبر حدودي

أعاد العراق والسعودية، أمس الأربعاء، فتح معبر عرعر الحدودي لغرض التبادل التجاري بينهما، بعد نحو 30 عاماً على إغلاقه. وقالت هيئة المنافذ الحدودية العراقية، في بيان لها، إنه جرى افتتاح المعبر بحضور وفدين رسميين من الجانبين العراقي والسعودي. والمعبر هو المنفذ البري الوحيد بين العراق والسعودية، وخصص طيلة السنوات الماضية لنقل الحجاج فقط، ولم يسمح عبره بنقل البضائع او المسافرين. واتفق العراق والسعودية في يوليو/ تموز 2019 على الآليات الجمركية التي سيتم اعتمادها في المعبر، خلال إجراء التبادل التجاري بين البلدين. واستانفت السعودية العلاقات الدبلوماسية مع العراق في ديسمبر/ كانون الأول 2015، بعد 25 عاماً من انقطاعها جراء الغزو العراقي للكويت عام 1990.

بوينغ تتوقع تزايد الطلب على الطائرات

قالت شركة بوينغ الأميركية إن منطقة الشرق الأوسط ستحتاج إلى 2945 طائرة جديدة، بقيمة 685 مليار دولار لدعم الطلب المتزايد حتى عام 2039. واضافت الشركة في تقرير، حول توقعاتها للعقدين المقبلين، ان القطاع سيتعافى من انتشار جائحة كورونا الجديد في الشرق الأوسط على المدى المتوسط والطويل. وتوقعت في التقرير، ان تبلغ قيمة الطلب على خدمات ما بعد البيع التجارية، نحو 725 مليار دولار على المدى الطويل، بما يشمل الصيانة والتجديد.

كوريا الجنوبية تكثف الاستثمار في الصحة

أعلنت كوريا الجنوبية، أمس، عن خطة استثمارية واسعة النطاق لصناعة الصحة الحيوية في محاولة لجعل هذه الصناعة محركاً للنمو في المستقبل. وبموجب الخطة، ستستثمر 36 شركة لصناعة الادوية و5 شركات لراس المال الاستثماري، بما فيها شركة سامسونغ بيولوجيكس وشركة سيلتريون، ما مجموعه 10 تريليونات وون (حوالي 9 مليارات دولار) بحلول عام 2023.

السعودية تسحب 50,3 مليار دولار من استثماراتها بالسندات الأميركية

واشنطن ـ **العربي الجديد**

قلصت دول مجلس التعاون الخليجي استثماراتها في أذون وسندات الخزانة الأميركية بنسبة كبيرة خلال سبتمبر/ أيلول الماضي، مقارنة بنفس الشهر من عام 2019، في ظل ضغوط مالية حادة تتعرض لها موازنات الخليج بسبب تراجع عائدات النفط وتداعيات جائحة فيروس كورونا الجديد، فضلاً عن تذبذب العلاقات مع واشنطن في الأشهر الأخيرة، لا سيما مع تصاعد مؤشرات فوز المرشح جو بايدن على منافسه الرئيس دونالد ترامب، وهو ما أكدته نتائج الانتخابات التي جرت في الثالث من نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري. وانخفضت استثمارات دول الخليج التي تأتي السعودية في صدارتها إلى 223,5 مليار دولار في نهاية سبتمبر/ أيلول، وفق بيانات صادرة عن وزارة الخزانة الأميركية، أمس الأربعاء.

وأظهر رصد لـ«العربي الجديد» أن الاستثمارات الخليجية في أذون وسندات الخزانة الأميركية تراجعت بما يقارب الخُمس، حيث كانت قد بلغت 273,9 مليار دولار في نفس الشهر من العام الماضي، ما يشير إلى هبوطها بنحو 50,4 مليار دولار أو 18,4% على أساس سنوي. وتكشف الأرقام عن أن السعودية هي صاحبة المبلغ الذي جرى تقليصه خليجياً بشكل شبه كلي، حيث انخفضت حيازتها للسندات وأذون الخزانة الأميركية بنحو 50,3 مليار دولار على أساس سنوي، بما يعادل 27,7%، لتصل إلى 131,2 مليار دولار، مقابل 181,5 مليار دولار في نفس الفترة من 2019، وفق المسح الذي أجرته «العربي الجديد». وبالتزامن مع تقليص الاستثمارات في السندات وأذون الخزانة، أظهرت بيانات صادرة عن هيئة الأوراق المالية والبورصات الأميركية، يوم الثلاثاء الماضي، أن صندوق الثروة السيادي السعودي قلّص استثماره في الأسهم الأميركية بقيمة 3 مليارات دولار في الربع الثالث من العام الجاري، ليصل ما بحوزته إلى حوالي 7,05 مليارات دولار من الأسهم حتى 30 سبتمبر/ أيلول، مقارنة مع نحو 10,12 مليارات في نهاية يونيو/ حزيران. وتواجه السعودية ضغوطاً مالية حادة بسبب تراجع عائدات النفط وتوقف السياحة وتراجع مختلف الأنشطة الاقتصادية في ظل جائحة كورونا. وأظهرت بيانات صادرة في وقت سابق من نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، عن الهيئة العامة للإحصاء الحكومية، انكماش اقتصاد المملكة بنسبة 4,2% في الربع الثالث من العام الجاري مقارنة بنفس الفترة من 2019.

الليرة التركية وأخطاء أردوغان الثلاثة

مصطفى عبد السلام

أرتكب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان 3 أخطاء أدت، ضمن أسباب أخرى، إلى استمرار تهاوي قيمة الليرة وتراجعها بنسبة 30% خلال العام الجاري، خاصة عقب تفشي كورونا، وتأثر الأنشطة الاقتصادية بالوباء، واستمرار الضغوط الخارجية على أنقرة، وتصاعد الخلافات في منطقة شرق البحر المتوسط، وأخيرا تدخل تركيا في الحرب بين أرمينيا وأذربيجان.

الخطأ الأول هو الإصرار على خفض الفائدة في الوقت الذي كانت تواجه فيه الليرة عمليات مضاربة محمومة من قبل أطراف إقليمية ودولية سعت، ولا تزال، إلى إحداث فوضى في سوق الصرف، وإشاعة ذعر المستثمرين، خاصة أصحاب الأموال الساخنة، وكذا إثارة ذعر المودعين الذين يرون أن مدخراتهم تتآكل يوما بعد يوم بسبب تراجعها المتواصل.

الإصرار على خفض الفائدة في هذا الوقت بالذات يخالف القواعد العالمية التي تقول إنه عندما تواجه عملتك المحلية ضغوطا عليك زيادة الفائدة عليها حتى يستمر تمسك المدخرين بها ولا يهربوا إلى العملات الأجنبية، وفي الوقت نفسه فإن زيادة الفائدة تجذب مزيدا من الأموال الساخنة وتوفر سيولة بالنقد الأجنبي تدعم العملة، وبالتالي فإن ذلك الإصرار خلق ضغوطا إضافية على الليرة التي لم تجد حوافز مع تراجع إيرادات النقد الأجنبي بسبب كورونا.

أما الخطأ الثاني فهو تدخل أردوغان في قرارات البنك المركزي، وهو ما قوض استقلالية البنك في إدارة السياسة النقدية. حدث ذلك مرات، ففي أقل من 16 شهرا أقال اثنين من محافظي البنك.

كما ضغط أردوغان على البنك المركزي لخفض الفائدة بنسبة تصل إلى 15% خلال شهور، في الوقت الذي كانت تتعرض فيه الليرة لضغوط شديدة.

أما الخطأ الثالث فهو السماح بالتداخل بين السلطتين المالية والنقدية، وغض الطرف عن محاولات وزير المالية المستقيل وصهر أردوغان، بيرات ألبيرق، الضغط على البنك المركزي والتدخل في قراراته.

اليوم يعقد البنك المركزي أول اجتماع له برئاسة محافظه الجديد ناجي إقبال، وسيتابع العالم أول قراراته والتي من المتوقع أن تكون رفع الفائدة إلى 15% مقابل 10,25%، وإذا حدث ذلك، فإن هذا يعني أن ضغوط أردوغان على البنك تتراجع، وأن البنك يعمل طبقا لمعايير فنية، وهذا يعد أولى خطوات إعادة الاعتبار لليرة، خاصة مع تحسن المؤشرات الاقتصادية، ومنها الصادرات التي زادت في أكتوبر/ تشرين الأول بنسبة 5,6% لتتجاوز 17,3 مليار دولار، وبدء الحكومة تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي جديد، يعتمد على خفض نسبة الفائدة، وخفض نسبة التضخم، بجانب تحقيق معدل نمو ثابت وعال.

مال وناس

إقفال لبنان

المنشآت السياحية والتجار يخشون تفاقم الخسائر

تتفاقم الصعوبات المالية والتشغيلية، التي يواجهها العديد من القطاعات الاقتصادية في لبنان الذي دخل في مرحلة الإقفال العام لمواجهة انتشار فيروس كورونا، لتتكبد قطاعات مثل السياحة والتجارة خسائر جديدة

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

لم يعد أمام اللبنانيين الكثير من الخيارات في ظل انتشار فيروس كورونا وتردي الأوضاع الاجتماعية والنقدية والاقتصادية والمعيشية، فإما إقفال البلد حفاظاً على الصحة العامة، وهو ما يؤدي حتماً إلى ارتفاع الخسائر المالية والبطالة والفقر، أو وقف قرار التعبئة العامة، ولا سيما مع قدوم موسم الأعياد، الذي قد ينعش بعض الشيء السوق والمؤسسات السياحية، وتشديد التوعية والتدابير الوقائية، وهو ما لم ينجح سابقاً في الحد من انتشار الوباء، فكانت العودة إلى «المربع الأول».

خياران لا ثالث لهما، بينما الدولة اللبنانية تعجز عن تقديم البدائل، أقلّه للأشخاص الأكثر ضعفاً وفقراً وتأثراً بالإقفال. روني مثلاً، وهو سائق أجرة، كان يقود سيارته يومياً من الصباح حتى ساعات المساء المتأخرة لتأمين لقمة العيش والحاجات الأساسية له ولأسرته. اليوم، يقول لـ«العربي الجديد»، إنه يقف عاجزاً أمام قرار الإقفال وإجراءات السير المشددة وحظر التجوّل وتحديداً يوم الأحد، ففي هذا النهار، يقصده أشخاص لرحلة بعيدة المسافات يكسب منها أموالاً إضافية.

كذلك وضع جو، الذي يملك محلاً للألبسة والأحذية، ليس إلّا متجراً صغيراً، يشهد زحاماً للزبائن في ثلاث فترات من السنة بشكل أساسي، مع بداية الصيف، وبدء الفصل الدراسي، وموسم الأعياد، لكنه هذا العام خسر الكثير في الفترتيْن الأكثر ربحاً، ويتمنّى على الدولة ألا تحرمه من العيد، فمن خلاله يمكنه رسم بسمة على وجه أولاده في العطلة، وفق قوله لـ«العربي الجديد».

يقول الباحث في «الدولية للمعلومات»، محمد شمس الدين، لـ«العربي الجديد»، إن الخسائر اليومية المترتّبة على الإقفال العام تتراوح بين 50 إلى 60 مليون دولار. أما القطاعات الأكثر تضرّراً، فهي المطاعم، ومحلات بيع الألبسة والأحذية والعطورات، ويليها قطاع النقل.

وبدأ لبنان مرحلة الإقفال العام يوم السبت الماضي، على أن تستمر حتى نهاية نوفمبر/تشرين الثاني الجاري، علماً أنّ وزير الداخلية والبلديات في حكومة تصريف الأعمال محمد فهمي، أعلن، الثلاثاء الماضي، أنه يمكن إعادة النظر في القرار يوم الجمعة وفتح بعض المصالح، ولا سيما في حال انخفض عدد الإصابات بفيروس كورونا. من جهته، يقول الأمين العام لاتحاد النقابات السياحية جان بيروتي، لـ«العربي الجديد»: «وافقنا على الإقفال العام لمدّة 15 يوماً، بهدف خفض معدّل الإصابات وإراحة الطاقم الطبي، رغم أننا صدمنا بالقطاعات المستثناة من الإقفال واتساع دائرتها، ويجب أن يكون هناك تقييم خلال هذه الفترة، للنتائج»، مشدداً على رفض الامتثال لأي قرار جديد بتمديد الإقفال، في فترة الأعياد.

ويضيف بيروتي: «القطاع السياحي أصبح على شفير الهاوية، والإفلاس، نتيجة الأحداث المتراكمة والأزمات التي فاقمها حجز المصارف لودائعنا بالدولار الأميركي والقيود المشددة التي وضعتها على السحوبات، إضافة إلى فيروس كورونا، وقرارات الإقفال والفتح بين فترة وأخرى، وبالتالي، فإنّنا لم نعد نحتمل أي إقفال جديد، ولا سيما أنّ الدولة لم تقدّم بديلاً أو تعويضاً أو تتخذ إجراءً لصمود القطاع، كما فعلت دول العالم التي لجأت إلى الإقفال، من دفع رواتب للموظفين بنسب كبيرة، وبدلات الإيجار، وغيرها من الإجراءات الاستثنائية لإراحة المواطن في ظلّ الظرف الصحي الدقيق». وتابع الأمين العام لاتحاد النقابات السياحية أنه «من المؤسف أن هناك من يلتزم بالإجراءات والتدابير الوقائية، والمعايير الصحية المطلوبة تقفل مؤسساته ومصالحه، في حين أن هناك قطاعات لا تحترم المواصفات بقيت أبوابها مفتوحة، في ظلّ وجود مناطق أيضاً عصيّة على الدولة».

الإقفال العام يستمر حتى نهاية الشهر (حسين بيضون)

في الإطار نفسه، طالب رئيس جمعية تجار بيروت، نقولا شماس، المعنيين بإعادة النظر في قرار الإقفال، ومعاملة القطاع التجاري مثل باقي القطاعات الإنتاجية في البلاد، والعمل بنصف الطاقة التشغيلية لجهة الموظفين، وإلا التعويض عن الخسائر المتراكمة، مشيراً إلى أن القطاع التجاري هو المتضرّر الأكبر من الأزمة المالية والنقدية المستفحلة. وقال شماس: «إننا اخترنا في مراحل سابقة خطورة وسلبية إقفال المحال والمجمعات والأسواق التجارية، التي تعاني من تدهور خطير بلغ ما بين 70% إلى 90% وفقاً لمؤشر جمعية تجار بيروت، علاوة على موجة الإقفال النهائي الكئيبة التي تطاول العديد من المؤسسات التجارية العريقة، نتيجة لسياسات التوقف القسري عن العمل المتكررة».

%90
قدرت جمعية تجار بيروت، حجم التراجع في النشطة المحال والاسواق التجارية، خلال فترات الاقفال السابقة، بما يتراوح بين 70% و90%، محذرة من تداعيات قرار الاقفال العام الذي تفرضه الحكومة منذ السبت الماضي لنهاية الشهر الجاري.

في المقابل، يقول الأمين العام لاتحاد النقابات السياحية جان بيروتي، لـ«العربي الجديد»: «وافقنا على الإقفال العام لمدّة 15 يوماً، بهدف خفض معدّل الإصابات وإراحة الطاقم الطبي، رغم أننا صدمنا بالقطاعات المستثناة من الإقفال واتساع دائرتها، ويجب أن يكون هناك تقييم خلال هذه الفترة، للنتائج»، مشدداً على رفض الامتثال لأي قرار جديد بتمديد الإقفال، في فترة الأعياد.

ويضيف بيروتي: «القطاع السياحي أصبح على شفير الهاوية، والإفلاس، نتيجة الأحداث المتراكمة والأزمات التي فاقمها حجز المصارف لودائعنا بالدولار الأميركي والقيود المشددة التي وضعتها على السحوبات، إضافة إلى فيروس كورونا، وقرارات الإقفال والفتح بين فترة وأخرى، وبالتالي، فإنّنا لم نعد نحتمل أي إقفال جديد، ولا سيما أنّ الدولة لم تقدّم بديلاً أو تعويضاً أو تتخذ إجراءً لصمود القطاع، كما فعلت دول العالم التي لجأت إلى الإقفال، من دفع رواتب للموظفين بنسب كبيرة، وبدلات الإيجار، وغيرها من الإجراءات الاستثنائية لإراحة المواطن في ظلّ الظرف الصحي الدقيق». وتابع الأمين العام لاتحاد النقابات السياحية أنه «من المؤسف أن هناك من يلتزم بالإجراءات والتدابير الوقائية، والمعايير الصحية المطلوبة تقفل مؤسساته ومصالحه، في حين أن هناك قطاعات لا تحترم المواصفات بقيت أبوابها مفتوحة، في ظلّ وجود مناطق أيضاً عصيّة على الدولة».

في الإطار نفسه، طالب رئيس جمعية تجار بيروت، نقولا شماس، المعنيين بإعادة النظر في قرار الإقفال، ومعاملة القطاع التجاري مثل باقي القطاعات الإنتاجية في البلاد، والعمل بنصف الطاقة التشغيلية لجهة الموظفين، وإلا التعويض عن الخسائر المتراكمة، مشيراً إلى أن القطاع التجاري هو المتضرّر الأكبر من الأزمة المالية والنقدية المستفحلة. وقال شماس: «إننا اخترنا في مراحل سابقة خطورة وسلبية إقفال المحال والمجمعات والأسواق التجارية، التي تعاني من تدهور خطير بلغ ما بين 70% إلى 90% وفقاً لمؤشر جمعية تجار بيروت، علاوة على موجة الإقفال النهائي الكئيبة التي تطاول العديد من المؤسسات التجارية العريقة، نتيجة لسياسات التوقف القسري عن العمل المتكررة».

اسواق

جنوب تونس يستعيد التجارة مع ليبيا

تونس ـ **إيمان الحامدي**

عاد اقتصاد جنوب تونس للتنفس مجدداً، عقب إعادة فتح التجارة عبر المعابر الحدودية مع ليبيا بعد 8 أشهر من غلقها وتعثّر عمليات التصدير بين البلدين في أكثر من مناسبة لأسباب لوجستية وأخرى أمنية. والسبت الماضي أشرف رئيس الحكومة التونسية، هشام المشيشي، على إعادة فتح معبر راس الجدير الحدودي أمام حركة السلع والأشخاص من الجانبين عقب اتفاق ثنائي مع السلطات الليبية يقضي باحترام برتوكول صحي خوفاً من مزيد من تفشي فيروس كورونا في البلدين. وخلال 48 ساعة الأولى التي تلت فتح معبري راس الجدير والذهيبة وازن لم تسجّل البوابات الحدودية حركة كبيرة من الجانبين وسط توقعات أن تستعيد المعابر دورها الرئيسي في التجارة البينية خلال الأسابيع القادمة بعد ترتيبات لوجستية لم يتعوّد عليها التجار بعد.

وحسب بيانات رسمية للجمارك التونسية سجّلت الـ24 ساعة الأولى التي تلت فتح المعبر دخول 134 عربة فقط من بينها 94 عربة ليبية دخلت التراب التونسي عبر بوابة راس الجدير فيما عبرت 37 عربة تونسية نحو التراب الليبي. وقال الناطق الرسمي باسم الجمارك التونسية، العميد هيثم زناد، إن الحركة على المعابر بدت بطيئة خلال الـ48 ساعة التي تلت فتح المعابر، مشيراً إلى أنها لم تتجاوز 120 سيارة خلال اليوم الثاني مرجحاً عودة تدريجية لحركة السلع والأفراد في غضون أسابيع. وأفاد الناطق الرسمي باسم الجمارك في تصريح لـ«العربي الجديد» بأن معدل العبور اليومي في الفترات العادية على معبر راس الجدير يفوق الألف عربة، غير أن الأوضاع الأمنية في ليبيا وشحّ السلع في بعض الأحيان أثر على التجارة البينية بين البلدين وفق قوله.

وتخطط السلطات التونسية إلى ضخ دماء جديدة في العلاقات التجارية مع طرابلس واستعادة السلع المحلية لموقعها في السوق الليبية بعد تضررها من تعثّر الحركة على المعابر ومنافسة السلع التركية لها. وقال رئيس الحكومة هشام المشيشي، بمناسبة إشرافه على إعادة فتح معبر راس الجدير الحدودي، إن بلاده ستعمل على تسهيل حركة الأفراد والسلع بين البلدين مع تطبيق صارم للبروتوكولات الصحية، مؤكدا أن غلق المعابر لا يخدم مصالح البلدين. وفي مارس/آذار 2020، أعلنت الحكومة التونسية الإغلاق العام لمحاولة احتواء تفشي الفيروس. وفي ذلك الشهر نفسه، أغلقت تونس حدودها. وتسببت جائحة كورونا وتصاعد النزاع في ليبيا بشلل في اقتصاد جنوب شرق تونس. وقال رئيس السلطة المحلية بمدينة بن قردان الحدودية، فتحي العبعاب، إن التجار في منطقة بن قردان استبشروا بإعادة فتح المعابر، مشيرا إلى أن هذا القرار يعيد ضخ الدماء في شريان اقتصادي حيوي لكامل الجنوب الذي تضرر من واقع التجارة البينية وتسبب في بقاء الآلاف من العائلات دون موارد رزق.

وأكد العبعاب في تصريح لـ«العربي الجديد» أن وتيرة الحركة التجارية عادت ببطء بسبب الإجراءات الصحية الصارمة التي حددها البروتوكول الصحي، ومنها إجراء تحاليل «بي سي آر» لإثبات السلامة من عدوى الفيروس. يُعَدّ المعبر الحدودي في مدينة بن قردان الرئة الاقتصادية للجنوب التونسي، ويسيّر المعبر كل العمليات التجارية مع البلدين. وخلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي، بلغت الصادرات التونسية نحو السوق الليبية 611 مليون دينار تونسي (الدولار = 2,75 دينار) مقابل واردات تقدّر بـ 111 مليون دينار، وبلغت الصادرات 755 مليون دينار خلال الفترة ذاتها من عام 2019، بحسب بيانات رسمية لمعهد الإحصاء التونسي الحكومي. وتمثل ليبيا أهم سوق تصديرية لمنتجات الزراعة التونسية، حيث تستأثر هذه السوق بنحو 60 بالمائة من منتجات الفواكه الفصلية. وقال الباحث الاقتصادي، حمزة المؤدب، إن التجارة الثنائية بين البلدين أمر لازم لكفاف اقتصاد الجنوب تحديداً، مؤكدا وجود حاجة إلى نوع من تنظيم النشاطات.

ليبيا تمثل اهم سوق تصديرية لمنتجات الزراعة التونسية (محمود تركية/ فرانس برس)

أخبار العرب

عُمان تسعى لاقتراض مليار دولار

قالت مصادر إن سلطنة عُمان تجري محادثات مع مجموعة من البنوك بشأن قرض لا يقل عن مليار دولار، إذ تسعى الدولة الخليجية المنتجة للنفط للحصول على مزيد من التمويل قبيل سداد ديون على مدار العامين المقبلين. وأصدرت عمان المصنفة ديونها دون الدرجة الجديرة بالاستثمار من جميع وكالات التصنيف الائتماني الكبرى، سندات بمليارَي دولار الشهر الماضي في عملية شهدت طلباً هائلاً، وهو ما يعود إلى أسباب منها قلق المستثمرين بشأن تدهور الوضع الائتماني للبلاد. وقال أحد المصادر لوكالة رويترز، أمس الأربعاء، إن القرض المستهدف سيعيد تمويل دين مصرفي قائم قيمته مليار دولار مستحق في يناير/كانون الثاني المقبل. وجمعت عُمان 1.5 مليار دولار من سندات دولية مستحقة في يونيو/ حزيران، وقالت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني، التي خفضت تصنيف عمان الشهر الماضي، إن الديون الخارجية المستحقة في العامين المقبلين تبلغ 10,7 مليارات دولار، أي نحو 7,5% من الناتج المحلي الإجمالي.

مصفاة نفط جديدة في العراق

قالت وزارة النفط العراقية إن البلاد تعتزم دعوة شركات طاقة ومستثمرين عالميين للمنافسة على بناء مصفاة نفط في ميناء الفاو بالجنوب. وأوضحت الوزارة في بيان، نقلاً عن وزير النفط إحسان عبد الجبار، أمس الأربعاء، أن المصفاة في الفاو ستكون طاقتها 300 ألف برميل يومياً وتضم مصنعاً للبتروكيماويات.

سقف لأسعار بعض الخضراوات في الأردن

حددت وزارة الصناعة والتجارة والتموين في الأردن سقوفاً سعرية لبعض أصناف الخضار، بسبب ارتفاع أسعارها بشكل غير مبرر ومبالغ. واستناداً للقرار تم تحديد سقوف سعرية لمواد البندورة والخيار والكوسا والبطاطا بمقدار 60 قرشاً للكيلو وللباذنجان 50 قرشاً للكيلو. وأوضحت الوزارة، في بيان، أمس، أنه ستتم إعادة النظر بالقرار والسقوف السعرية بحسب المتغيرات التي تطرأ على السوق.

تقارير عربية

عملات

الدولار في اليمن: الحكومة تحظر التعاملات

صنعاء ـ **محمد راجح**

دخلت أزمة انهيار الريال اليمني أمام العملات الأجنبية منعطفاً جديداً، بإعلان البنك المركزي، الخاضع للحكومة المعترف بها دولياً، منع عملية بيع وشراء العملات الأجنبية، بينما لم يكشف عن أي حلول أو معالجات حكومية مرتقبة للانهيار الكبير للعملة. وبعيش اليمن على وقع أزمات مصرفية متشعبة، نتيجة تفكك المؤسسات المالية والمصرفية ونفاد الاحتياطي النقدي من الدولار وضبط السوق المصرفية.

ويسعى البنك المركزي لإعادة الاتصال بفروعه الواقعة في نطاقه الجغرافي وإعادة الدورة النقدية وخطوط الارتباط بالإيرادات العامة، فضلاً عن محاولة توحيد قنوات استقبال المساعدات الدولية لتتم عبر البنك المركزي الحكومي في عدن، وفق طلب تقدمت به الحكومة للبنك الدولي خلال اجتماع فني عقد الأسبوع الماضي عبر الفيديو بين قيادة المركزي اليمني ومسؤولين من البنك الدولي.

سعر الدولار قفز إلى 855 ريالاً في عدن وسط شح المعروض

واتجهت الحكومة اليمنية إلى هذا الخيار بعد استنفاد كل الطرق في تكوين احتياطي نقدي من الدولار بعد نفاد الوديعة السعودية واللجوء مؤخراً للحصول على مساعدات مالية لاستيراد الوقود وبعض السلع الأساسية.

وخلال العام الجاري، تهاوت قيمة الريال اليمني بنسبة 25% في عدن والمحافظات الخاضعة للحكومة الشرعية، عما كان متداولاً قبل الحرب، وسط مخاوف من انهيار أكبر خلال شهر ديسمبر/ كانون الأول المقبل، ما دعا البنك المركزي إلى إصدار تعليمات بمنع عملية بيع وشراء العملات الأجنبية حتى إشعار آخر، إلا أن القرار لم يذكر المعالجات الحكومية لوقف انهيار الريال. وسجّلت أسعار الصرف 855 ريالاً أمام الدولار الواحد في العاصمة المؤقتة عدن الخاضعة لسيطرة الحكومة، فيما لا يزال عند 615 أمام الدولار الواحد في صنعاء ومناطق الحوثيين التي تشهد أزمة سيولة نقدية.

وأكد مسؤول في البنك المركزي التابع للحكومة في تصريح لـ«العربي الجديد» أن الحكومة تتعرض لضغوط مالية جسيمة وتخل تدريجي من الداعمين عن تقديم المساعدات المالية اللازمة لمواجهة الأزمة الغذائية والإنسانية في اليمن.

وأشار إلى أن البنك المركزي يسعى لتوحيد قنوات استخدام مبالغ العملة الأجنبية المحولة من المنظمات الدولية للإسهام في تعزيز الأمن والمخزون الغذائي، إذ تعد هذه الأموال التي تصل سنوياً إلى نحو مليارَي دولار مورداً رئيسياً من العملة الصعبة يجب أن يمر عبر القنوات المالية الرسمية وتحت إشراف المؤسسات المالية الدولية المعنية مثل البنك الدولي.

وفي السياق، قال الخبير المصرفي اليمني بسام المرشدي، لـ«العربي الجديد»، إن «هناك أموالاً ضخمة تدور في نطاق الحرب والصراع الدائر باستمرار عبر تجار كونتهم هذه الحرب يتبعون كل طرف، لكنها أموال معطلة لصالح شركات ومؤسسات الصرافة، خصوصاً الناشئة منها، مع تحول نسبة كبيرة من التجار إلى العمل صرافين وسحب ما لديهم من أموال كانت موضوعة في البنوك أو مدخرات خاصة في هذه السوق المربحة التي اجتذبتهم لتدوير أموالهم».

وأضاف المرشدي أن البنك المركزي في عدن يقف عاجزاً أمام المهمة الكبرى التي كان من المفترض القيام بها في خلق بيئة مؤاتية تسمح بإعادة تفعيل أداء البنوك الخاصة في عدن وتنشيط قنوات ارتباطها بالمنظومة المصرفية القانونية الرسمية وكذلك بالمنظومة المالية والمصرفية الإقليمية والدولية. وفي الوقت الذي يواجه فيه البنك المركزي صعوبات بالغة في إجراء عمليات مصرفية خاصة باستيراد الوقود والسلع الأساسية مثل القمح والدقيق بسبب شح الموارد المالية المتوفرة، يرى خبراء اقتصاد أن اجتذاب أموال المانحين التي أقرها مؤتمر الرياض في مايو/ أيار الماضي قد تحل جزءاً من الأزمة المالية التي يواجهها اليمن لمواجهة بعض الالتزامات الحكومية، خصوصاً في استيراد السلع الغذائية الأساسية، إذ بالإمكان أن تغطي هذه الأموال اعتمادات الاستيراد في حال تم توريد هذه المبالغ والتعامل بها عبر البنك المركزي وحل جزء من مشكلة السيولة من العملات الأجنبية.

وقال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية باليمن، في تقرير حديث، إن مستوى خطر حدوث انخفاض آخر في قيمة الريال اليمني خلال الأشهر المقبلة مرتفع نتيجة عدم القدرة على التنبؤ بمصادر العملة الأجنبية ومستويات احتياطي العملة الأجنبية. وفي ظل غياب المصادر الرسمية الكافية للعملة الأجنبية، اضطر المستوردون إلى زيادة الاعتماد على المصادر غير الرسمية للحصول على الدولار، والذي يكلفهم للحصول عليه تحمل سعر أعلى من السعر الرسمي.

ومع أزمة انهيار العملة المحلية وشح الدولار في ظل استمرار الحرب المالية المستعرة بين الحكومة والحوثيين، أضحت المصارف والقطاعات المالية في مرمى الاستهداف من الجانبين. وقال الخبير في معهد الدراسات المصرفية فهد درهم، إن المصارف شبه معطلة وفي وضعية كارثية تنبئ بانهيارها بشكل تدريجي خلال الفترة المقبلة مع توقف الدورة النقدية في القطاع المالي والمصرفي في البلاد بشكل عام وتوقف خطوط تواصل وارتباط البنوك والمصارف اليمنية، سواء بالمنظومة المصرفية المحلية أو بالقطاع المصرفي في عدن والمناطق الخاضعة للحوثيين.

انهيار الريال يتسبب في ارتفاع قياسي لأسعار السلع وتزايد الفقر (فرانس برس)

المغرب

حملة لإحياء ضريبة الثروة

الرباط ـ **مصطفى فعاس**

أعادت تداعيات جائحة فيروس كورونا على الطبقات الهشة في المغرب مطالب برلمانية بفرض ضريبة على الثروة إلى الظهور مجدداً، بينما كانت الحكومة قد تجنبت مؤخراً إدراج تعديل بشأنها في مشروع قانون مالية العام المقبل 2021 (الموازنة العامة). فقد دعا أعضاء في مجلس النواب، مرة أخرى، إلى سن هذه الضريبة في سياق الجائحة التي تقتضي تضامناً أكبر، رغم لجوء الحكومة إلى إدراج مساهمة اجتماعية تضامنية في مشروع قانون المالية، ينتظر أن تضخّ بموجبه 500 مليون دولار، وهو المبلغ الذي سيأتي من مساهمة شركات وموظفين وعمال يحققون دخلاً في حدود 24 ألف دولار في العام.

ووفق مصادر برلمانية ينتظر أن تثار قضية الضريبة مرة أخرى في مجلس المستشارين (الغرفة الثانية للبرلمان) الذي سيعكف على دراسة الأمر بالمشاركة مع اتحادات عمالية وأحزاب وممثلين لرجال الأعمال. وبينما يعتبر البعض أن ضريبة على الثروة لن تكون لها مردودية مالية كبيرة في المغرب، يتصور المدافعون عن سنها أن لها بعداً رمزياً واجتماعياً مهماً في سياق اتساع دائرة الفوارق الاجتماعية.

وقدم الفريق النيابي لحزب التقدم والاشتراكية تعديلاً من أجل البحث عن موارد جديدة لتمويل التكاليف العمومية وتوسيع الوعاء الجبائي. ويتصور نواب الحزب أن استحداث ضريبة على الثروة، والتي طرحت في مناسبات سابقة دون أن تستجيب لها الحكومات المغربية، يراد منه الحد من الفوارق الاجتماعية وتجسيد مبدأ التضامن الوطني، في أفق الإصلاح الجبائي الأكثر عدالة ومساواة. ويرى نواب الحزب الذي أضحى جزءاً من المعارضة البرلمانية، أنه يفترض أن يذهب جزء من عائدات تلك الضريبة لتمويل «صندوق دعم الحماية والتماسك الاجتماعي». ويشيرون إلى أنه يجب أن يخضع لهذه الضريبة الأشخاص الطبيعيون، الذين تتجاوز القيمة الإجمالية لممتلكاتهم مليون دولار، وفق نسب محددة بشكل معقول يتم سدادها سنوياً لخزانة الدولة.

ويقترح أن تقتطع من العقارات والأموال والقيم المنقولة والأصول التجارية والودائع في الحسابات المصرفية والسندات والحصص والأسهم في الشركات والممتلكات الآتية من الإرث والتحف والمجوهرات. كما أيد النائبان عن فيدرالية اليسار الديمقراطي، عمر بلافريج ومصطفى الشناوي، مشروع الضريبة، لكنهما قالا إنه يجب أن تتحملها شركات توزيع واستيراد الوقود، والأشخاص الذاتيون الذي يتوفرون على ممتلكات تفوق قيمتها 500 ألف دولار.

في المقابل، لم يخف حزب الاستقلال، الذي يعتبر أعرق حزب سياسي في المغرب، في مسالة الضريبة على الثروة، إلا أنه يعتبر أنه يتوجب زيادة الضريبة على الفاعلين في قطاع البترول والاتصالات، حيث يرى أن تلك الشركات يجب أن تخضع، كما هو سار بالنسبة للمؤسسات المالية، لضريبة على الشركات في حدود 37% بدلاً من 30% حالياً.

ويتصور مراقبون أن فكرة الضريبة على الثروة ستكون مطروحة في سياق تراجع إيرادات الدولة، غير أنهم يرون أنه يجب أن تأتي تلك المساهمة، بشكل أساسي، من شركات البترول والاتصالات التي تتمتع في السوق بوضعية تستفيد فيها من حماية الدولة.

ويقول خبراء إن سن ضريبة على الثروة يقتضيه تكريس مبدأ الإنصاف في المغرب، حيث يفترض وفاء جميع الملزمين بالضرائب القائمة مثل الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات. ويؤكد طارق موتقي، الباحث في العلوم السياسية، أن مساهمة الأثرياء في المجهود الإنفاقي للدولة في الظروف الحالية مطلوب، خاصة بالنسبة للثروات الناتمة مثل العقارات، غير أنه يرى أن الأزمة الصحية وتداعياتها المالية، يجب أن تدفع إلى الانخراط في إصلاح جبائي مبني على مبدأ المساواة والإنصاف.

وكانت الضريبة على الثروة قد أُثيرت بمناسبة مؤتمر الجباية في العام الماضي 2019، من دون أن يتم تبني المقترح الخاص بها. فقد أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (استشاري)، بسن إطار للضريبة على الذمة المالية يكون أكثر عدلاً وإنصافاً. وأكد المجلس أنه يجب فرض ضريبة على الثروة غير المنتجة، من قبيل الأراضي غير المبنية والممتلكات العقارية غير المأهولة، حيث يرى أن ذلك سيشجع على ضخ موارد إضافية في خزانة الدولة ويحفز على إدماج الممتلكات ضمن دورة الإنتاج. كذلك أوصى بتوسيع هذه الضريبة لتشمل بعض السلع الفاخرة التي تعد من مظاهر الثراء مثل اليخوت والطائرات الخاصة والسيارات الفاخرة وخيول السباق، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن على السلطة التنفيذية سن ضريبة على التركة، لضمان أدائها على رأس كل جيل.

الخطوط القطرية تتوسع في كندا

أعلنت الخطوط الجوية القطرية، أمس الأربعاء، عن إبرام اتفاقية الرمز المشترك مع طيران كندا على رحلاتها الجديدة بين تورنتو والدوحة.

والمشاركة بالرمز، تعني أن تتقاسم شركتان حصة في نفس الرحلة المخصصة لإحدى الشركتين. وذكر بيان صادر عن الشركة القطرية، أن الاتفاقية تنص على زيادة عدد الرحلات بين تورنتو والدوحة اعتباراً من 15 ديسمبر/كانون الأول المقبل.

وقال أكبر الباكر، الرئيس التنفيذي لمجموعة الخطوط القطرية، في البيان: «ستمنح الاتفاقية المزيد من خيارات السفر لآلاف المسافرين. كما ستمكنهم بسهولة من مواصلة الرحلات إلى عدد كبير من الوجهات الجديدة، لا سيّما في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط».

أخبار العالم

الشركات الكبرى في كوريا الجنوبية تزيد استثماراتها

كشفت بيانات متخصصة أن الإنفاق الرأسمالي للشركات الكورية الجنوبية الكبيرة زاد بأكثر من 10% خلال الأشهر التسعة الأولى من هذا العام، بالرغم من ضعف المبيعات جراء جائحة فيروس كورونا الجديد. وبلغ مجموع الاستثمارات من 362 شركة كبيرة 63,2 تريليون وون (57,1 مليار دولار) من يناير/كانون الثاني إلى سبتمبر/أيلول من العام الحالي، وفقا للبيانات الصادرة عن موقع «سي إي أو سكور» لتقييم الشركات. ووفق البيانات التي أوردتها وكالة يونهاب الكورية، أمس، جاءت الزيادة القوية مع انخفاض إجمالي مبيعات هذه الشركات بنسبة 4,5% على أساس سنوي إلى 969,7 تريليون وون، وتراجع الأرباح التشغيلية بنسبة 3,9% إلى 53,5 تريليون وون.

ارتفاع التضخم في بريطانيا

أظهرت بيانات رسمية، ارتفاع التضخم في بريطانيا أكثر من المتوقع في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، بفعل زيادة أسعار الملابس والأحذية والأغذية، مع تشديد القيود لمكافحة تفشي فيروس كورونا في معظم أنحاء البلاد. وقال مكتب الإحصاءات الوطنية، أمس الأربعاء، إن أسعار المستهلكين زادت 0,7% على أساس سنوي مقارنة بزيادة نسبتها 0,5% في سبتمبر/ أيلول. وكانت توقعات خبراء اقتصاد في استطلاع أجرته رويترز تشير إلى زيادة التضخم 0,6%. وعلى العكس من العام الماضي، ارتفعت أسعار الغذاء في أكتوبر/ تشرين الأول وأقبل المواطنون على تخزين البطاطا (البطاطس) والفاكهة. وأظهرت بعض استطلاعات الرأي للمستهلكين العودة للتخزين مجدداً، بعد فرض قيود صحية لمكافحة تفشي الفيروس في اسكتلندا وويلز وأيرلندا الشمالية.

تقرير

ترقب دول الاتحاد الأوروبي بناء علاقات تجارية واقتصادية دافئة مع إدارة الرئيس المنتخب جو بايدن، رغم قائمة القضايا الخلافية مع واشنطن، وذلك في حال حدوث انتقال سلس للسلطة في واشنطن

أوروبا تمدّ يدها لـ بايدن

ترقب بناء علاقات تجارية دافئة مع أميركا وطي توترات ترامب

لندن ـ **موسى مهدي**

بعد التهنئات الحارة التي تلقاها الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن من قادة دول الاتحاد الأوروبي، فإن السؤال المطروح في أسواق المال هو: هل يعود الدفء للعلاقات التجارية والاقتصادية بين واشنطن وبروكسل، والتي هددها دونالد ترامب بحروبه التجارية ورسومه الجمركية؟

وفق محللين أوروبيين، فإن عودة العلاقات إلى طبيعتها في أعقاب التوتر الذي شابها خلال الأربع سنوات الماضية، ربما سيأخذ وقتاً، على الرغم من التصريحات الإيجابية التي صدرت عن بايدن. في هذا الشأن، يرى الزميل في معهد «مارشال فاند» الألماني، بيتر تشيس، أن قضية ترميم العلاقات الأميركية مع أوروبا سيأخذ وقتاً، إذ هنالك العديد من القضايا الداخلية التي تنتظر بايدن في حال الانتقال السلس للسلطة في 20 يناير/كانون الثاني المقبل. وبحسب تشيس، فإن «بايدن يواجه العديد من العقبات، وربما سيعمل في البداية على معالجة القضايا الداخلية، والتي من بينها أزمة جائحة كورونا وتداعياتها وأزمات الاقتصاد الأميركي، إضافة إلى توحيد الصفوف داخل المجتمع».

وسيكون من المهم كذلك الأخذ بالاعتبار أن الجهاز التشريعي أو الكونغرس الذي يصدر القوانين لايزال منقسماً بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري، وبالتالي ربما سيجد بايدن صعوبة في إصدار تشريعات جديدة في أعقاب تسلمه للسلطة.

وانتقد تشيس، في تصريحات لوكالة أسوشييتد برس، القرار الذي اتخذته المفوضية الأوروبية في العاشر من نوفمبر/تشرين الثاني الجاري، بفرض جمارك تصل إلى 4 مليارات دولار على سلع وخدمات أميركية، بسبب الدعم المالي الذي تقدمه واشنطن لشركة بوينغ للطيران. ورأى أن دول الاتحاد الأوروبي تسرعت في القرار، وكان يجب عليها أن تنتظر لشهور قبل تمرير هذه العقوبات. وقال في هذا الصدد «إن أوروبا ليست بحاجة لعرقلة التجارة مع أميركا في هذا الوقت»، من جانبه، يرى السفير الأميركي السابق لدى دول الاتحاد الأوروبي في عهد الرئيس باراك أوباما، انتوني غاردنر، أن الإدارة الجديدة ستكون أكثر ميلاً للتعاون مع أوروبا، إلا أنها ترغب أولاً في إقناع مناصري الرئيس دونالد ترامب أن التعاون مع أوروبا يخدم المصالح الأميركية أكثر من العداء والمواجهة التجارية والاقتصادية. وخلال السنوات الماضية، نشأت خلافات تجارية كبيرة بين واشنطن وبروكسل، تركزت حول أربع قضايا رئيسية، هي الملف التجاري، إذ طالبت الإدارة الأميركية دول الاتحاد الأوروبي بخفض الفائض التجاري الكبير لأوروبا مع الولايات المتحدة. وربما لا تختلف إدارة بايدن مع إدارة ترامب في ضرورة خفض هذا الفائض التجاري من حيث المبدأ، ولكنها لا تتفق معها في أسلوب المعالجة عبر فرض الرسوم ورفع القضايا في محاكم منظمة التجارة العالمية.

أما القضية الخلافية الثانية، فهي الخاصة بحصة الدول الأوروبية في تمويل نفقات حلف شمال الأطلسي «ناتو». أما القضية الثالثة، فهي العلاقات التجارية والاقتصادية مع الصين، خاصة قضية انضمام دول أوروبية أعضاء في الاتحاد لمبادرة «الحزام والطريق» التي تسمح بالتمدد التجاري لشركات التنين الصيني في أوروبا، وهو ما يتعارض مع استراتيجية الولايات المتحدة الرامية إلى محاصرة الشركات الصينية وعزل الصين دولياً.

أما القضية الرابعة فتخص شركات التقنية والإنترنت الأميركية التي تعرضت للغرامات في المحاكم الأوروبية. وهي قضايا لا تشكل مثار خلاف كبير بين أوروبا وأميركا، في وقت تواجه فيه الديمقراطيات الغربية مخاطر الركود الاقتصادي بسبب جائحة كورونا وصعود التنين الصيني في الأسواق العالمية على حساب الشركات الأوروبية والأميركية.

على صعيد احتواء النفوذ الصيني في آسيا، لا يبدو أن هنالك خلافاً كبيراً بين واشنطن وبروكسل. ويرى الخبير الأميركي غاردنر في تعليقات نقلتها صحيفة «وول ستريت جورنال» في عددها الصادر أمس، أن إدارة الرئيس ترامب ارتكبت خطأ كبيراً بعدم إشراك أوروبا في جهود احتواء النفوذ الصيني. وتقترح ألمانيا أن يشرك في المستقبل أسطولا عسكريا أوروبيا، إلى جانب الأسطول الأميركي في بحر الصين الجنوبي، لمواجهة تغوّل الصين على دول النمو الآسيوية الصغيرة. كما تقترح أوروبا كذلك زيادة حجم التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي مع دول آسيا الديمقراطية لإحداث التوازن المطلوب بين النفوذ الغربي والصيني في آسيا.

وتعمل أوروبا منذ الصيف الماضي على تشديد الإجراءات وفحص الصفقات الصينية الخاصة بشراء الشركات الأوروبية، خاصة الشركات التي تعمل في مجال التقنية والبرمجة والإنترنت. وقد أصدرت المفوضية الأوروبية خلال الشهور الماضية عدة إجراءات تحظر تملك الشركات الصينية لحصص تؤهلها لاتخاذ قرار إداري في الشركات الأوروبية.

وحسب تقارير أوروبية، يأمل قادة الاتحاد الأوروبي كذلك في عودة سريعة لواشنطن إلى المنظمات الأممية متعددة الأطراف التي انسحبت منها واشنطن أو سعت إلى إضعافها، مثل منظمة الصحة العالمية والمفاوضات الخاصة بتحجيم البرنامج النووي الإيراني التي تعرف بمفاوضات «5+1» وإعادة الدعم المالي لمنظمات الأمم المتحدة وتعزيز قوانين التجارة العالمية.

على صعيد منظمة التجارة العالمية، فإن قادة الاتحاد الأوروبي يأملون في العمل مع إدارة بايدن على تعزيز قوانين المنظمة الخاصة بحقوق الملكية الفكرية، ومعاقبة المنظمة للصين على سلوكياتها الخاصة بإجبار الشركات الغربية المستثمرة في أراضيها على نقل تقنياتها للشركات الصينية، وكذلك معاقبتها على الدعم الحكومي الذي تقدمها لشركاتها وبيشوه قوانين المنافسة الحرة.

يُذكر أن قادة الاتحاد الأوروبي يعملون على إعداد قائمة بالقضايا التي يرغبون في معالجتها مع الرئيس المنتخب بايدن، وترتيب لقاء معه قبل تنصيبه في العشرين من يناير/كانون الثاني المقبل.

بايدن مع المستشارة الألمانية ميركل في عام 2015 (Getty)

أوروبا ترغب في شراكة أكبر مع أميركا في احتواء النفوذ الصيني

ارتفاع الأسهم الأوروبية

ارتفعت الأسهم الأوروبية في التعاملات التي جرت في الظهيرة أمس الأربعاء، لتستأنف مكاسبها التي توقفت مؤقتاً يوم الثلاثاء ضمن عمليات تصحيح وجني أرباح، لتقترب مجدداً من ملامسة أعلى مستوى في 9 أشهر. واستفادت الأسهم من تصريحات شركة «فايزر» الأميركية التي قالت فيها إن تحليل البيانات النهائية لتجارب المرحلة الأخيرة للقاحها المضاد لفيروس كورونا أظهر فعالية بنسبة 95%. وكسب اللون الأخضر مؤشرات البورصات الأوروبية التي أظهرتها وكالة بلومبيرغ.

مطاعم تركية تتخوف من انتكاسة بعد الإغلاق

تتخوف المطاعم والمتاجر التركية من انتكاسة جديدة للاقتصاد بعد قرار إغلاق النشاط الاقتصادي الذي يبدأ في 20 نوفمبر الجاري

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

يرى إنس بهلوان، وهو صاحب سلسلة مطاعم بإسطنبول، أن قرارات الإغلاق الجزئي التي سيبدأ تطبيقها بجميع الولايات التركية، اعتباراً من يوم الجمعة، 20 نوفمبر/تشرين الثاني الجاري، «ستعيد قطاع المطاعم إلى مرحلة تكبد الخسائر التي شهدها خلال النصف الأول من هذا العام»، حينما تراجعت المبيعات لنحو 80% وتم تسريح نحو 70% من العمالة، حينما اقتصر البيع على الطلبات الخارجية، قبل أن يبدأ التعافي منذ شهرين. ويضيف بهلوان، في تعليقات لـ«العربي الجديد»، أن المطاعم «تواجه القرارات على الدوام، رغم أنها تطبق التباعد الاجتماعي وتأخذ الإجراءات الاحترازية»، مبيناً أن ساعات النهار تشهد ازدحاماً، في حين يتوقف العمل مساءً وليلاً. وحول التعويضات التي تلقاها أصحاب المطاعم خلال الإغلاق الأول في مطلع العام بتركيا، يؤكد بهلوان أن المطاعم لم تشملها قرارات الدعم الحكومي، عدا ميزات القروض، مشيراً إلى أن تركيا تحاول إعادة السياح وتستمر بعمليات جذب المستثمرين، فأين سيأكل هؤلاء إذا تم إغلاق المطاعم.

من جهته، يقول مدير صالة مقاهي «بومبي» بإسطنبول جهاد أركان، إن الشلل هو مصير عملهم، بعد قرارات الإغلاق الجزئي التي ركزت على المقاهي والمطاعم، «لأن زبائن المقاهي مساكين وليليون بالعادة»، مشيراً في تعليقاته لـ«العربي الجديد»، إلى أنه سيضطر لتسريح نصف العمالة وتخفيض أجور من يبقى، أو ربما يغلق المقاهي لأنه يتوقع أن يتم الإغلاق خلال الشهر المقبل بكامله»، قائلاً «لا يعقل أن نعمل بخسائر».

وكان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قد أعلن، مساء أول من أمس، عن حظر جزئي بتركيا، بعدما زادت الوفيات اليومية عن مئة والإصابات وصلت لنحو 4 آلاف، واستمرار انتشار إصابات فيروس كورونا في أوساط المسؤولين، إذ أعلنت وزيرة الأسرة والعمل التركية زهرة سلجوق، أمس، إصابتها بالفيروس بعد إصابة رئيس بلدية إسطنبول الكبرى أكرم إمام أغلو، وكذا الناطق باسم الرئاسة إبراهيم قالن، ووزير الداخلية سليمان صويلو، وبعد وفاة النائب السابق بالبرلمان التركي والخبير القانوني الشهير برهان قوزو.

وتضمنت القرارات الجديدة تطبيق حظر تجول من هم دون العشرين وفوق 65 سنة بشكل يومي من الرابعة عصراً حتى العاشرة صباحاً، وحظر تجول عام من الساعة الثامنة مساء حتى العاشرة صباحاً خلال عطلات نهاية الأسبوع، في الولايات التركية جميعها.

كما تم توقيف التعليم وجها لوجه على أن يكون فقط «عن بعد» حتى نهاية العام الدراسي، وإغلاق دور السينما والمكتبات الوطنية والأنشطة الرياضية في الملاعب المغلقة إلى نهاية العام، إضافة إلى تحديد ساعات العمل في المطاعم والمقاهي والمحلات التجارية وصالونات الحلاقة ومراكز التسوق والبقالة، ما بين الساعة العاشرة صباحاً حتى الثامنة مساءً.

ويرى الاقتصادي التركي خليل أوزون أن الخسائر أو التعطيل الذي سيصيب الاقتصاد سيكون محدوداً ولأجل محدد إلى حين بدء التعافي وتوفر اللقاح، ويرى أنه سيكون أقل ضرراً وتأثيراً لأن بلاده اتخذت إجراءات صارمة لوقف انتشار الوباء، بعدما تراجعت الإصابات قبل شهرين. وفي حين يؤكد أوزون، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن القطاع الإنتاجي لم تطاوله قرارات الحظر الجديدة، يؤكد على ضرورة التركيز على قطاع النقل، لأنه يشهد ازدحاماً شديداً، خاصة خلال ذروة انصراف العمال والموظفين. وحول آثار الإغلاق على الاقتصاد التركي بعدما بدأ بالتعافي، يقول أوزون: «ستتأثر الصادرات واللیرة التركية هبوطاً، خاصة إذا لم يأت اجتماع المصرف المركزي، اليوم الخميس، بقرارات يترقبها الشارع، لأن التعويل على الاستثمارات لتوازن السوق النقدية، بات صعباً بسبب القرارات الجديدة، وعلى الأرجح سيزدد أي مستثمر في الاستثمار وربما ينتظر إلى ما بعد انتهاء الإغلاقات بتركيا». وعولت تركيا بعد الفتح على ارتفاع الصادرات وعودة السياحة ولكن الإغلاق سيعيد عجلة دورة الاقتصاد إلى الوراء مرة أخرى. ولا يتوقع مدير مركز الدراسات بإسطنبول، محمد كامل ديميرل، أن تضيّ الحكومة مساعدات مالية مباشرة أو تعود لتيسير القروض، لأن الخطة المالية الجديدة تعتمد على ضبط المعروض النقدي بالأسواق.

الإصابات والوفيات بجائحة كورونا طاولت كبار الشخصيات بالحكومة

مطاعم إسطنبول ستفقد الزبائن بعد الإغلاق وتقييد الحركة (Getty)

قمة افتراضية في الرياض

لندن ـ **العربي الجديد**

تستضيف السعودية بداية الأسبوع أعمال قمة مجموعة العشرين الافتراضية، وبحسب وكالة فرانس برس، سيتم انعقاد القمة عبر الفيديو وعلى نطاق أصغر قد يحد من المناقشات بشأن تفشي فيروس كورونا المستجد والأزمة الاقتصادية. كذلك تخيم على قمة مجموعة العشرين المفترض أن تستضيفها الرياض في 21 و22 نوفمبر/تشرين الثاني الجاري دعوات مقاطعة من منظمات حقوقية دولية وأعضاء بالكونغرس. وتأتي القمة التي تعقد يوم السبت وتستمر يومين في أعقاب انتخابات أميركية صاخبة رفض الرئيس دونالد ترامب نتائجها حتى الآن، ووسط انتقادات لما يعتبره نشطاء استجابة غير كافية من قبل المجموعة لأسوأ ركود اقتصادي منذ عقود. وستقتصر أعمال القمة التي عادة ما تشكّل فرصة للحوارات الثنائية بين قادة العالم على جلسات مختصرة عبر الإنترنت حول القضايا العالمية الأكثر إلحاحاً، والتي تراوح بين التغير المناخي وتزايد معدلات عدم المساواة في الدخول.

وقال مصدر مقرب من المنظمين السعوديين للوكالة الفرنسية إنه من المتوقع أن تهيمن على المناقشات «تداعيات الوباء» و«خطوات إنعاش الاقتصاد العالمي».

عمد مدن كبرى يقاطعون القمة من بينهم عمدتا نيويورك ولندن

برونو لومير في اجتماع وزراء المال لمجموعة الـ20 في الرياض (فايز نور الدين/فرانس برس)

وأثارت اكتشافات لقاحات جديدة الآمال في احتواء الفيروس الذي خلف أكثر من 55 مليون إصابة على مستوى العالم من بينها 1,3 مليون حالة وفاة، فيما تتوقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومقرها باريس انكماشاً بنسبة 4,5 في المائة في الناتج الاقتصادي العالمي هذا العام. وذكر المنظمون أنّ الدول الأعضاء بمجموعة العشرين ساهمت بأكثر من 21 مليار دولار لمكافحة الوباء، بما في ذلك إنتاج اللقاحات وتوزيعها وضخ 11 تريليون دولار لحماية الاقتصاد العالمي من الإفلاس.

وأعلن عمدة نيويورك، بيل دي بلازيو، مقاطعته المشاركة في قمة المدن الكبرى التي تعقد افتراضياً على هامش قمة المجموعة، ودعا زملاءه له في مدن أخرى من العالم إلى مقاطعة القمة. وامتنعت العديد من المنظمات العالمية عن المشاركة في القمة. وبحسب وسائل إعلام غربية فإن عمدة لندن، صديق خان، انضم أخيراً إلى مقاطعي القمة الذين من بينهم عمدة نيويورك ولوس أنجليس وباريس. وأصدر البرلمان الأوروبي قراراً بموافقة 413 نائباً واعتراض 49 وتحفظ 233 قراراً يطالب بـ «إلغاء التمثيل المؤسسي والدبلوماسي للاتحاد الأوروبي في قمة مجموعة العشرين، وذلك لعدم إضفاء الشرعية على إفلات السعودية من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان».

وتعهدت منظمات دولية غير حكومية بمقاطعة قمة مجموعة العشرين احتجاجاً على «سجل» السعودية في مجال حقوق الإنسان. وتعاني السعودية من كثير من الانتقادات في الأوساط الغربية والأميركية نتيجة ملفات حرب اليمن والقمع ضد منتقدي سياسة الحكومة والاعتقالات، إضافة إلى الإخفاقات في السياسة الخارجية مثل قرار الحصار على دولة قطر والخلافات الدبلوماسية مع كندا وألمانيا وغيرهما.

رؤية

إدارة بايدن والقضية الفلسطينية

جواد العناني

التمحور الذي أفرزتهُ الانتخابات الرئاسية أخيراً في الولايات المتحدة ليس محصوراً ببلد الانتخابات وحدَها، بل أدى إلى واقع جديد في منطقة الشرق الأوسط عندنا، وهو أن على مَنْ بنوا كثيراً من سياساتهم الخارجية والداخلية على بقاء الرئيس المؤقت، دونالد ترامب، أربع سنوات أخرى، أن يعيدوا حساباتهم وخططهم. وينطبق الحال نفسه على الذين راهنوا على فوز جو بايدن، الرئيس المنتخب.

وسيكون حجم ردة الفعل في دول منطقتنا مرهوناً حتى نهاية الأسبوع الأول من شهر يناير/ كانون الثاني عام 2021 بمن يفوز بمقعدي مجلس الشيوخ في ولاية جورجيا.

وإذا تعادل عدد ممثلي الحزبين، الجمهوري والديمقراطي، بخمسين عضواً لكل منهما، فهذا يعني الفوز والغلبة للحزب الديمقراطي وإدارة جو بايدن. وإذا فاز الجمهوريون فسوف يستثمرون هذا الأمر باستماتة لإبقاء فرصهم بالعودة عام 2022 بالفوز بالأكثرية عندما تجرى الانتخابات التشريعية لثلث أعضاء مجلس الشيوخ، وكامل أعضاء مجلس الممثلين (النواب).

ولعل أهم القضايا التي سببت الخلاف والتمحور داخل الوطن العربي هو انحياز بعض قادة الدول لدونالد ترامب، وقبولهم مشروع صفقة القرن. ويقود هذا الجانب المملكة العربية السعودية، ومصر، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والسودان. ويقف موقف الحذر من مشروع السلام «الترامبي» والرافض له السلطة الفلسطينية والأردن وسورية والعراق ولبنان والجزائر. وهنالك دول عربية لم تعلن عن موقفها صراحةً تجاه مشروع صفقة القرن.

وبالطبع، تقف بعض القوى الإقليمية ضد مشروع السلام الذي تقدم به الرئيس الأميركي دونالد ترامب، وجعل السَير به عربةً للوصول إلى الفوز بكرسي الرئاسة مجدّداً. ومن هذه الدول بالطبع: إيران، وتركيا. وكلا البلدين يرى في سقوط ترامب تخفيفاً من الضغوط عليهما، وفرصة لتحسين ظروفهما الاقتصادية المتأثرة سلباً بالحصار الاقتصادي والعقوبات الاقتصادية المفروضة ضد إيران، واستهداف العملة التركية الليرة وأسواق واقتصاد تركيا. ولكن تركيا ستجد نفسها أيضاً أمام تحدّي إقناع إدارة جو بايدن والديمقراطيين في الولايات المتحدة بالاستمرار في أداء دورها الحالي.

السلطة الفلسطينية مستفيدة

ولعل أكبر المستفيدين مِنْ فوز جو بايدن في الانتخابات الأميركية هو السلطة الفلسطينية. ووفقاً لتصريحات نائبة رئيس الجمهورية المنتخبة في الولايات المتحدة، كامالا هاريس، لوسائل إعلام أميركية، فإنها وَعَدت بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع السلطة، ومدِّها بالمساعدات، وإعادة تمويل وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، وإعادة فتح القنصلية الأميركية في القدس. ولكن الغامض في هذا التصريح أن هاريس لم تقل أين في القدس، ولا إذا كانت العودة عن هذه القرارات التي اتخذها ترامب ستكون مشروطةً بقبول السلطة العودة إلى طاولة المفاوضات.

وقد لوحظ في الشهرين الأخيرين، خصوصاً بعدما تأكدت احتمالات فوز جو بايدن، أن كلاً من السعودية والإمارات قد نشطتا في تدفئة علاقاتهما مع كل من السلطة الفلسطينية والأردن. وقد قام السفير السعودي في عمّان بحملة لتنقية العلاقات، والوعد بمشروعاتٍ كبيرةٍ مموّلة سعودياً، وإعادة إحياء الصندوق الاستثماري الذي وقع عليه الجانبان في عام 2016 إبّان حكومة هاني الملقي، ولكن شيئاً من تلك المشروعات الواردة في القانون الذي أُسّس خصيصاً لتلك الغاية لم يَرَ النور، ولا حتى وضعت له أي خطط مبدئية، أو حتى قُبلت من الطرفين.

وكذلك وعدت دولة الإمارات بزيادة استثماراتها في الأردن، وجرت، في الوقت نفسه، إعادة إطلاق تصريحات من مسؤولين إسرائيليين (خصوصاً من وزير النقل ورئيس الاستخبارات) تتعلق بإنشاء خط سكة حديد يربط إسرائيل بالسعودية عبر الأردن. ووفق تصريحات مسؤولين سعوديين (السفير لدى الأردن خصوصاً)، فإن الرياض أبدت استعدادها لتمويل مشروع سكة الحديد بين الأردن والسعودية.

وبالطبع، يتساءل محللون كثيرون في الأردن وخارجه عن فرص العودة إلى المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ويفسر كثيرون من هؤلاء أن المشروعات التي يُسعى إلى تمويلها هي جزء من صفقة القرن الاقتصادية، والتي شكلت جزءاً مهماً من مبادرة الرئيس الأميركي ترامب (أو صفقة القرن).

أسئلة مطروحة

ما هو المدخل الآن إلى إعادة إحياء المفاوضات؟ هل هو دعوة الإدارة الأميركية الجديدة الفرقاء إلى مؤتمر سلام؟ وهل ستطلق كل من إسرائيل والولايات المتحدة والسلطة الفلسطينية مبادرات تحسّن الأجواء المتأزمة، وتعطي جرعةً من الجرأة السياسية لكي يقبل الجانبان، الفلسطيني والإسرائيلي، العودة إلى المفاوضات بتشجيع ودعم من أصدقاء الطرفين؟

وثانياً، إذا أطلقت الدعوة، ماذا ستكون مرجعياتها؟ هنالك من ينادي بالتخلّي عن الإشارة إلى المرجعيات في الدعوة، ويكتفي بتحديد المنتج النهائي لهذه المفاوضات، وهو الوصول إلى حل الدولتين بما يرضي الطرفين؟ وماذا سيكون دور دول قريبة من هذه المفاوضات، مثل الأردن خصوصاً، ومصر والسعودية وروسيا، وغيرها من الدول المهمة، مثل الصين والاتحاد الأوروبي.

السؤال الثالث: هل سيجرى ذلك وبنيامين نتنياهو ما يزال رئيساً لوزراء إسرائيل؟ وأما التحدي المهم فهو هل سيكون لدى إدارة جو بايدن الوقت الكافي لإعطاء القضية الفلسطينية الأولوية المطلوبة، أم أنها ستنتظر حتى تحل أزمة جائحة كورونا، وتُحسن علاقات الولايات المتحدة مع الصين بالذات، ومع حلفائها في أوروبا؟ وماذا عن حل مشكلات المنطقة الأخرى، مثل اليمن وليبيا، وفي لبنان وسورية والعراق؟ أسئلة محيرة كثيرة.